الأمم المتحدة

A/HRC/57/24

الجمعية العامة

Distr.: General
9 August 2024
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة السابعة والخمسون

9 أيلول/سبتمبر – 9 تشرين الأول/أكتوبر 2024

البندان 2 و3 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

الحق في التنمية

تقرير الأمين العام ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان*

موجز

يتضمن هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار الجمعية العامة 203/78 وقرار مجلس حقوق الإنسان 18/54، تحليلاً للجهود المبذولة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي لتعزيز الحق في التنمية وإعماله، آخذاً في الاعتبار سياق التصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي من آثارها وإصلاح الهيكل المالي الدولي. ويحتوي التقرير أيضاً على لمحة عامة عن الأنشطة التي نفذتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في الفترة من أيار/مايو 2023 إلى أيار/مايو 2024 بشأن تعزيز الحق في التنمية وإعماله.

* قُدِّم هذا التقرير إلى خدمات المؤتمرات لتجهيزه بعد الموعد النهائي لأسباب فنية خارجة عن إرادة المكتب المقدم للتقرير.

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

1- يُقدَّم هذا التقرير الموحد للأمين العام ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان عملاً بقرار الجمعية العامة 203/78 وقرار مجلس حقوق الإنسان 18/54.

2- فقد طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام في قرارها 203/78 أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والسبعين وتقريراً مؤقتاً إلى مجلس حقوق الإنسان عن تنفيذ القرار، يضمنهما الجهود المبذولة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي لتعزيز الحق في التنمية وإعماله، آخذاً في اعتباره سياق التصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي من آثارها وإصلاح الهيكل المالي الدولي.

3- وطلب مجلس حقوق الإنسان، في قراره 18/54، إلى المفوض السامي أن يقدم تقريراً إلى مجلس حقوق الإنسان عن أنشطة المفوضية السامية لحقوق الإنسان، بما في ذلك عن التنسيق بين الوكالات على نطاق منظومة الأمم المتحدة الذي له صلة مباشرة بإعمال الحق في التنمية، وأن يقدم تحليلاً عن إعمال هذا الحق، مع مراعاة التحديات التي تعترض إعماله.

4- ووفقاً للقرارين المذكورَيْن أعلاه، يقدم هذا التقرير تحليلاً للتقدم المحرز والتحديات التي ووجهت في تعزيز الحق في التنمية وإعماله في سياق الاستجابة لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها وفي سياق إصلاح الهيكل المالي الدولي من منظور الحق في التنمية. ويحتوي التقرير أيضاً على نظرة عامة على الأنشطة التي اضطلعت بها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في الفترة من أيار/مايو 2023 إلى أيار/مايو 2024 والتي لها صلة مباشرة بإعمال الحق في التنمية، بما في ذلك التنسيق فيما بين الوكالات داخل منظومة الأمم المتحدة.

5- وعلى النحو المسلَّم به في إعلان الحق في التنمية، فإن التنمية عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم والأفراد جميعهم على أساس مشاركتهم، النشطة والحرة والهادفة، في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها. ويكفل الحق في التنمية لجميع الأفراد والشعوب المشاركة والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والتمتع بها[(1)].

6- وتتحمل الدولة المسؤولية الرئيسية عن تهيئة الأوضاع الوطنية والدولية المواتية لإعمال الحق في التنمية[(2)]. ومن أجل إعمال ذلك الحق، تقع على عاتق الدول التزامات على ثلاثة مستويات: العمل جماعياً، في إطار الشراكات العالمية والإقليمية؛ والعمل فردياً، عند اعتماد وتنفيذ سياسات تؤثر على أشخاص غير مشمولين فعلاً بولايتها القضائية؛ والعمل فردياً، عند وضع سياسات وبرامج للتنمية الوطنية تؤثر على الأشخاص المشمولين بولايتها القضائية[(3)]. وإضافةً إلى ذلك، فمن واجب الدول أن تتعاون بعضها مع بعض في تأمين التنمية وإزالة العقبات التي تعترض التنمية[(4)].

7- والحق في التنمية هو كذلك حق إنساني تتوارثه الأجيال. وينبغي إعماله على نحو يفي بالاحتياجات الإنمائية والبيئية للأجيال الحاضرة والمستقبلة بطريقة منصفة[(5)]. ويحدد تقرير الأمين العام عن "خطتنا المشتركة" مسؤوليات الأجيال الحالية تجاه الشباب والأجيال القادمة التي سيقع عليها أثر

(1) إعلان الحق في التنمية، الديباجة والمادة 1.

(2) المرجع نفسه، المادة 3(1).

(3) A/HRC/15/WG.2/TF/2/Add.2، المرفق.

(4) إعلان الحق في التنمية، المادة 3(3).

(5) إعلان وبرنامج عمل فيينا، الفقرة 11؛ وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، المبدأ 3.

السياسات والقرارات المعتمدة اليوم[6]. وللوقوف على البعد المتوارث بين الأجيال للحق في التنمية، نظمت المفوضية السامية لحقوق الإنسان مشاورات بشأن التعافي من الجائحة وإصلاح الهيكل المالي الدولي في كانون الأول/ديسمبر 2023 في جنيف وفي كانون الثاني/يناير 2024 في نيروبي، بمشاركة الشباب. ويسترشد هذا التقرير بآرائهم.

ثانياً- التحديات الكامنة والجهود المبذولة في إعمال الحق في التنمية، بما في ذلك في سياق الاستجابة لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها وفي سياق إصلاح الهيكل المالي الدولي

8- تتسم الجهود المبذولة لتعزيز إعمال الحق في التنمية بأهمية ملحة في سياق الأزمات العالمية الحالية. وتؤثر الانقسامات الجيوسياسية والنزاعات المستعرة والانتهاكات الواسعة النطاق للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان تأثيراً مدمراً على ملايين الناس مع بلوغ النزوح والأزمات الإنسانية نطاقاً غير مسبوق. وتؤثر كذلك الأزمات البيئية، واتساع نطاق التفاوتات العالمية، وتزايد الفقر وانعدام الأمن الغذائي، وتصاعد تكاليف المعيشة، على إعمال الحق في التنمية، لا سيما بالنسبة إلى سكان البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل والفئات السكانية الضعيفة والمهمشة. وفي الوقت نفسه، فقد حدّت أعباء الديون المتزايدة وتكاليف الاقتراض المرتفعة، إلى جانب الآثار الاجتماعية والاقتصادية المستمرة للجائحة، من قدرة البلدان، لا سيما البلدان النامية، على حماية الناس من أسوأ آثار تلك الأزمات العالمية.

9- ويشكل عدم كفاية التمويل الإنمائي وارتفاع تكلفة الديون والتزامات خدمة الديون عقبات أمام إعمال الحق في التنمية. وثمة مخاطر محدقة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث تبيَّن أن 15 في المائة فقط من الغايات التي جرى استعراضها تسير على المسار الصحيح بينما انحرفت نسبة 48 في المائة منها عن المسار انحرافاً معتدلاً أو شديداً. وإضافةً إلى ذلك، فقد شهد التقدم المحرز في حوالي 37 في المائة منها جموداً أو تراجعًا[7]. واستناداً إلى التوقعات الحالية، تشير التقديرات إلى أن ما يقرب من 600 مليون شخص سيظلون يعيشون في فقر مدقع في عام 2030، بينما سيعاني ما يقرب من 600 مليون شخص من نقص التغذية المزمن، مما يشير إلى التحدي الهائل الذي يشكله القضاء على الجوع[8]. وعلاوة على ذلك، سيصبح حوالي 84 مليون طفل خارج المدرسة، وسيكون 300 مليون طفل أو شاب ممن يذهبون إلى المدرسة غير قادرين على القراءة والكتابة عند انقطاعهم عن الدراسة[9].

10- وفي مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة، الذي عقد في أيلول/سبتمبر 2023، جدد رؤساء الدول والحكومات التزامهم بالعمل على وجه السرعة وتكثيف الجهود المبذولة لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية. وقد اتفقوا على اتباع مجموعة من التدابير من أجل العمل على تنفيذ خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية[10]. وشملت هذه التدابير تكثيف التعاون الإنمائي، وتعزيز الاستثمارات في أهداف التنمية

(6) انظر: https://www.un.org/sg/en/content/sg/statement/2023-10-04/secretary-generals-remarks-the-general-assembly-consultation-our-common-agenda-bilingual-delivered-scroll-down-for-all-english-and-all-french. وانظر أيضاً A/68/322.

(7) انظر: https://unstats.un.org/sdgs/report/2023/progress-chart.

(8) انظر: https://desapublications.un.org/publications/financing-sustainable-development-report-2024, p. 2؛ و https://www.fao.org/3/cc3017ar/cc3017ar.pdf.

(9) A/78/80-E/2023/64، الفقرة 5.

(10) انظر قرار الجمعية العامة 313/69، المرفق.

المستدامة، وإصلاح الهيكل المالي الدولي، ودعم النمو المطرد والشامل والمستدام، وتعزيز التعاون على صعيد سياسات الاقتصاد الكلي، وتنفيذ إجراءات داعمة للبلدان النامية. وأقرت الدول أيضاً بالحاجة الملحة إلى توفير تمويل إنمائي مستدام وكاف يمكن التنبؤ به للبلدان النامية وتعزيز مطامح تمويل العمل المناخي العاجل[11]. وشددت على أنه يجب جعل الهيكل المالي الدولي، بما في ذلك نماذج عمله وقدراته التمويلية، أكثر ملاءمة للأغراض المنشودة وأكثر إنصافاً واستجابة لاحتياجات البلدان النامية التمويلية[12].

إصلاح الهيكل المالي الدولي

11- اقترح الأمين العام، في موجز السياسات[13] الذي أعده بشأن إصلاحات الهيكل المالي الدولي، والذي صدر قبل انعقاد مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، تنظيم الهيكل المالي الدولي بحيث يدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وإعمال حقوق الإنسان دعماً استباقياً. وسلط الأمين العام الضوء على أن الهيكل المالي العالمي القائم أُنشئ بينما كان العديد من البلدان النامية حالياً لا يزال خاضعاً للحكم الاستعماري، وأن هياكل حوكمته لا تمثل عالم القرن الحادي والعشرين[14]. فقد فشل إلى حد كبير في الوفاء بولايته الأساسية كشبكة عالمية للأمان المالي تساعد جميع البلدان في معالجة الأزمات العالمية الملحة كما عجز عن دعم تعبئة تمويل مستقر وطويل الأجل على نطاق واسع للاستثمارات اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتصدي لأزمة المناخ، وإعمال حقوق الإنسان[15]. وقد حدد الأمين العام في موجز السياسات الذي قدمه توصيات عملية المنحى لإصلاح المؤسسات المالية الدولية والحوكمة العالمية للديون السيادية والتعاون الضريبي الدولي.

12- ورددت المفوضية السامية لحقوق الإنسان الدعوة إلى جعل الهيكل المالي الدولي أكثر إنصافاً باعتباره وسيلة رئيسية لمعالجة أوجه عدم المساواة داخل الدول وفيما بينها[16]. وحث المفوض السامي الدول وأصحاب المصلحة على تعزيز الجهود الفردية والجماعية الرامية إلى إعمال الحق في التنمية على جميع المستويات، بسبل منها اتباع هيكل اقتصادي ومالي وهيكل للديون جديد على الصعيد الدولي، يدعم التنمية المستدامة والمنصفة والشاملة للجميع. ودعا الدول أيضاً إلى الاستفادة من حقوق الإنسان لإنقاذ أهداف التنمية المستدامة، بسبل منها التحول نحو اقتصاد قائم على حقوق الإنسان[17].

13- وليست الدعوة إلى إصلاح الهيكل المالي الدولي بجديدة. ففي عام 1974، دعت الجمعية العامة، في قرارها 3201(دإ-6)، إلى إنشاء نظام اقتصادي دولي جديد لجعل التجارة الدولية والاتفاقات السلعية أكثر إنصافاً. واقترحت الجمعية العامة أيضاً إصلاح نظام بريتون وودز لتلبية احتياجات الدول النامية من خلال مشاركتها الفعالة والكاملة والمتساوية. وقد اكتسبت هذه المقترحات زخماً متجدداً في أعقاب الأزمة المالية العالمية لعام 2008، عندما وافقت الجمعية العامة على معالجة العيوب النظمية التي

(11) قرار الجمعية العامة 1/78، الفقرات 30 و31 و38.

(12) المرجع نفسه، الفقرة 38(ر)'8'.

(13) انظر: https://sdgs.un.org/sites/default/files/2023-08/our-common-agenda-policy-brief-international-finance-architecture-en.pdf.

(14) انظر: https://press.un.org/en/2023/sgsm21855.doc.htm.

(15) انظر: https://sdgs.un.org/sites/default/files/2023-08/our-common-agenda-policy-brief-international-finance-architecture-en.pdf, p.2.

(16) انظر: https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/issues/sdgs/2023/SDG-Summit-2023-OHCHR-key-messages.pdf.

(17) انظر: https://www.ohchr.org/en/press-releases/2023/04/turk-issues-call-build-economies-advance-human-rights-all.

تعتري النظام المالي العالمي[18]. وفي عام 2020، في إطار خريطة الطريق لخطة عام 2030[19]، عملت مبادرة تمويل التنمية في عصر كوفيد-19 وما بعده[20] على إثارة مناقشات بشأن حلول تمويلية محددة لمعالجة الآثار الاجتماعية والاقتصادية للجائحة[21]. وتطورت المبادرة منذ ذلك الحين إلى استراتيجية شاملة لإصلاح الهيكل المالي الدولي لكي يتناسب مع التحديات العالمية الحالية. وأدت مقترحات أخرى أيضاً، مثل مبادرة بريدجتاون لإصلاح الهيكل المالي العالمي[22]، إلى تنشيط الدعوات إلى نظام مالي جديد من شأنه أن يدفع بالموارد المالية نحو العمل المناخي وأهداف التنمية المستدامة.

14- وتتردد الدعوات إلى الإصلاح باستمرار أيضاً في محافل الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وفي الآونة الأخيرة، شدد مجلس حقوق الإنسان، في قراره 22/54، على أن إصلاح الهيكل المالي الدولي يمكن أن يساعد في النهوض بحقوق الشعوب ومصالحها الحيوية من خلال دعم إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتنفيذ خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها، لضمان تعزيز تمثيل البلدان النامية وإسماع صوتها في عملية صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية العالمية من أجل تحقيق المزيد من الفعالية والمصداقية والمساءلة والشرعية للمؤسسات.

15- وفي كانون الثاني/يناير 2024، ركز الاجتماع السادس بين الدورات لمجلس حقوق الإنسان على حقوق الإنسان بينما ركزت خطة عام 2030 على إصلاح الهيكل المالي الدولي[23]. وقد أكد رئيسا مجلس حقوق الإنسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في ملاحظاتهما الافتتاحية على ضرورة إدماج حقوق الإنسان في إصلاحات الهيكل المالي الدولي. وأشارا أيضاً إلى جهودهما الرامية إلى تحسين الحوار مع المؤسسات المالية الدولية وتعزيز احترام حقوق الإنسان من خلال منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية وعملية التعاون الإنمائي[24]. وقدم المفوض السامي في البيان الذي أدلى به في الجلسة توصيات لإدماج حقوق الإنسان في عملية الإصلاح الشامل للهيكل المالي الدولي، وأكد على ضرورة ضخ موارد مالية ضخمة لإعادة أهداف التنمية المستدامة إلى مسارها الصحيح، مع التركيز على توفير التمويل الميسر أو قروض بأسعار فائدة أقل وشروط اقتراض أكثر إنصافاً؛ ومعالجة ارتفاع تكلفة الديون، مع مراعاة التزامات الدول في مجال حقوق الإنسان؛ والتعجيل بإصلاح حوكمة المؤسسات المالية الدولية[25].

توسيع نطاق التمويل الإنمائي

16- تمثل زيادة التمويل الإنمائي على نطاق كبير أولوية عاجلة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وإعمال الحق في التنمية. فمحدودية فرص البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل في الحصول على

(18) انظر: A/CONF.214/4؛ وقرار الجمعية العامة 303/63؛ و https://www.un.org/en/ga/econcrisissummit/docs/FinalReport_CoE.pdf.

(19) انظر: https://www.un.org/sustainabledevelopment/wp-content/uploads/2019/07/EXEC.SUM_SG-Roadmap-Financing-SDGs-July-2019.pdf.

(20) انظر: https://www.un.org/ar/coronavirus/financing-development.

(21) انظر: https://unsdg.un.org/sites/default/files/2020-03/SG-Report-Socio-Economic-Impact-of-Covid19.pdf.

(22) انظر: https://www.un.org/sustainabledevelopment/blog/2023/04/press-release-with-clock-ticking-for-the-sdgs-un-chief-and-barbados-prime-minister-call-for-urgent-action-to-transform-broken-global-financial-system.

(23) انظر A/HRC/56/35.

(24) المرجع نفسه، الفقرتان 5 و6.

(25) انظر: https://www.ohchr.org/en/statements-and-speeches/2024/01/integrating-human-rights-international-financial-architecture.

التمويل الإنمائي، بما في ذلك التمويل المناخي، والتمويل بغرض توفير السيولة في حالات الطوارئ، تؤثر على قدرتها على النهوض بحقوق الإنسان، بما في ذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية. وقد اتسعت فجوة تمويل أهداف التنمية المستدامة إلى ما يقدر بنحو 4,2 تريليونات دولار سنوياً[26]، لا سيما بسبب أزمة كوفيد-19 والنزاع المسلح في أوكرانيا. وتتسم معالجة هذه الفجوة بأهمية جوهرية لدعم الدول في إعطاء الأولوية لامتثالها لالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان، وذلك، في جملة أمور، باتخاذ خطوات، بصورة فردية وعن طريق المساعدة والتعاون الدوليين، من أجل تحقيق أقصى استفادة من الموارد المتاحة لها لغرض الإعمال الكامل للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[27].

17- وللمساعدة في سد فجوة التمويل، دعا الأمين العام إلى خطة لتحفيز أهداف التنمية المستدامة بما لا يقل عن 500 بليون دولار سنوياً في شكل تمويل طويل الأجل ميسور التكلفة للبلدان النامية. ومن المتوخى أن يمثل الحافز جزءاً من جهد أوسع نطاقاً لزيادة حجم التمويل الإنمائي إلى حد كبير من خلال إصلاح الهيكل المالي الدولي[28]. وفي أيلول/سبتمبر 2023، أيدت الجمعية العامة الإعلان السياسي الصادر عن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي عُقد تحت رعاية الجمعية العامة، والذي رحبت فيه بدعوة الأمين العام إلى وضع خطة لتحفيز أهداف التنمية المستدامة[29]. وبالنظر إلى تزايد أعباء الديون وتكاليف خدمة الديون، فقد أصبح تفعيل هذه الخطة ضرورة مُلحة. ويشكل التوسع في التمويل الميسر للبلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل على حد سواء حجر أساس مهماً لتوفير الحيز المالي اللازم لكي تحصّن الدول الإنفاق الاجتماعي، وهو ما يمثل بدوره أمراً بالغ الأهمية لضمان الوفاء بالالتزامات الأساسية مثل حقوق الإنسان في الغذاء والماء والصحة والضمان الاجتماعي.

18- وعلى الرغم من أن إجمالي المساعدات الإنمائية الرسمية بلغ أعلى مستوى له على الإطلاق في عام 2023 وقدره 223,7 بليون دولار، فهذا المبلغ لا يمثل سوى 0,37 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للبلدان المقدِّمة للمساعدة الإنمائية الرسمية، وهو أقل بكثير من نسبة 0,7 في المائة المستهدفة[30]، التي لم يبلغها سوى خمسة بلدان فحسب[31]. وفي عام 2022، أفاد فريق الاستجابة للأزمات العالمية المعني بالغذاء والطاقة والتمويل بأن أكثر من 70 بلداً نامياً، منها 24 بلداً من أقل البلدان نمواً و15 دولة جزرية صغيرة نامية، شهد انخفاضاً في المساعدة الإنمائية الرسمية[32]، وانخفضت حصة أقل البلدان نمواً من المساعدة الإنمائية الرسمية إلى 22 في المائة، وهي أدنى حصة تحصل عليها منذ أكثر من عقد من الزمن[33]. وإلى جانب ارتفاع أولوية تكاليف اللاجئين في المساعدة الإنمائية الرسمية (13,8 في المائة من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية)، فإن هذا الانخفاض معناه أن حجم المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للتنمية الطويلة الأجل قد تقلّص[34]. وإزاء هذه الخلفية، أكد منتدى

(26) انظر: https://www.un.org/sg/en/content/sg/statement/2023-04-25/secretary-generals-remarks-launch-the-special-edition-of-the-sustainable-development-goals-progress-report-delivered.

(27) العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المادة 2.

(28) انظر: https://sdgs.un.org/sites/default/files/2023-08/our-common-agenda-policy-brief-international-finance-architecture-en.pdf, p. 15.

(29) قرار الجمعية العامة 1/78، المرفق، الفقرة 38(ر)'4'.

(30) انظر: https://www.oecd.org/newsroom/international-aid-rises-in-2023-with-increased-support-to-ukraine-and-humanitarian-needs.htm.

(31) ألمانيا والدانمرك والسويد ولكسمبرغ والنرويج.

(32) انظر: https://unctad.org/system/files/official-document/un-gcrg-oda-report_en.pdf, p. 7.

(33) المرجع نفسه، الصفحة 12.

(34) انظر: https://oecd-development-matters.org/2023/05/11/the-elephant-in-the-room-in-donor-refugee-costs؛ و-https://www.oecd-ilibrary.org/sites/2dcf1367-en/1/3/1/1/index.html?itemId=/content/publication/2dcf1367-en&_csp_=177392f5df53d89c9678d0628e39a2c2&itemIGO=oecd&itemContentType=book#component-d1e500-ab664716e3.

التعاون الإنمائي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي على ضرورة مواصلة تحسين نوعية المساعدات الإنمائية الرسمية لمواءمتها مع الأولويات المحددة للبلدان النامية، إذ إن الوصول المعزز إلى مِنَح موثوقة ويمكن التنبؤ بها والتمويل الميسّر من شأنه أن يدعم قدرة البلدان النامية على الصمود على الأجل الطويل وأن يساعدها على اتقاء الصدمات الخارجية[35].

19- ووفقاً لإعلان الحق في التنمية، فإن الدول ملزمة بالتعاون بعضها مع بعض لإزالة العقبات التي تعترض التنمية وتهيئة الأوضاع المواتية لإعمال الحق في التنمية على الصعيدين الوطني والدولي. ومن واجب الدول أن تتعاون على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية وعلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا[36]. وعلى نحو ما أشارت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فإن التعاون الدولي من أجل التنمية، وبالتالي من أجل إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هو، وفقاً للمادتين 55 و56 من ميثاق الأمم المتحدة، ولمبادئ القانون الدولي الثابتة، ولأحكام العهد ذاته، التزام يقع على عاتق الدول كافة[37]. وبناءً على ذلك، وترديداً لأصداء ما قدمته الدول من توصيات من خلال الاستعراض الدوري الشامل، واصلت الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان دعوة البلدان المانحة إلى رفع مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية من أجل الوفاء بالتزاماتها الدولية[38].

20- ويتمثل شاغل آخر في أن النسبة المئوية للمساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من خلال قروض ثنائية وقروض متعددة أطراف بفائدة، وهي واجبة السداد، قد زادت على حساب التمويل عن طريق المِنح[39]. وقد جاء جزء كبير من المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية في عام 2022 في شكل قروض وليس منحا[40]. وانخفضت حصة المساعدة الإنمائية الرسمية العالمية المقدمة في شكل منح من 68 في المائة في المتوسط إلى 63 في المائة خلال العقد الماضي[41]. وينبغي للبلدان المانحة أن تزيد التمويل الإنمائي الميسر الشروط المقدَّم إلى البلدان النامية عبر سبل مختلفة، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية القائمة على المِنح والأذرع المختصة بالتمويل الميسر التابعة للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف[42]. وبالنظر إلى أن المنح المقدمة من المؤسسة الدولية للتنمية لم تمثل سوى 43 في المائة من إجمالي منح المساعدة الإنمائية الرسمية المتعددة الأطراف المقدَّمة للبلدان المنخفضة الدخل في عام 2021[43]، تشجَّع الجهات المانحة في إطار المؤسسة الدولية للتنمية على زيادة مساهماتها في عملية التجديد القادمة لموارد المؤسسة.

(35) E/2023/73، الفقرتان 8 و10. وانظر أيضاً: https://unctad.org/system/files/official-document/un-gcrg-oda-report_en.pdf, p. 20؛ و https://desapublications.un.org/publications/financing-sustainable-development-report-2024, p. 110.

(36) ميثاق الأمم المتحدة، المواد 1 و2 و55 و56.

(37) التعليق العام رقم 3(1990)، الفقرة 14.

(38) انظر، على سبيل المثال، E/C.12/QAT/CO/1؛ و E/C.12/FRA/CO/5؛ و E/C.12/LTU/CO/3؛ و A/HRC/54/5، الفقرة 45-226. وانظر أيضاً: https://www.un.org/development/desa/dpad/wp-content/uploads/sites/45/publication/CDP_Comprehensive_Study_2021-1.pdf, p. 32.

(39) E/2023/48، الفقرتان 18 و42.

(40) المرجع نفسه، الفقرة 27.

(41) انظر: https://unctad.org/system/files/official-document/un-gcrg-oda-report_en.pdf, pp. 10 and 11.

(42) انظر: https://www.worldbank.org/ar/news/feature/2024/01/31/record-ida-replenishment-essential-as-debt-crisis-looms؛ و https://desapublications.un.org/publications/financing-sustainable-development-report-2023, p. 89؛ و https://sdgs.un.org/sites/default/files/2023-08/our-common-agenda-policy-brief-international-finance-architecture-en.pdf, p. 20.

(43) انظر: https://thedocs.worldbank.org/en/doc/4d9f3d42dedc0bb5eb452fbf887ec0c5-0410012024/original/IDA-Financing-the-Future-V1-04-15-24.pdf, p. 9.

توفير موارد إضافية لإعمال حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، من خلال حقوق السحب الخاصة

21- تؤدي قلة فرص الحصول على التمويل المستدام المنخفض التكلفة، لا سيما أثناء الأزمات، إلى تقييد الحيز المالي للبلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل وإعاقة قدرتها على الاستثمار بقدر كافٍ في حقوق الإنسان. وتتمثل إحدى الأدوات المتاحة لتوفير سيولة إضافية في مخصصات حقوق السحب الخاصة في إطار صندوق النقد الدولي، التي يمكن أن توفر حقوق سحب خاصة جديدة للبلدان دون إنشاء ديون إضافية. وهذا يسمح لها بزيادة احتياطياتها الدولية بسرعة أو تغطية احتياجات الإنفاق في أوقات الأزمات. وقد خُصِّصت وحدات من حقوق السحب الخاصة مرتين منذ عام 2000، الأولى خلال الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في عام 2008، والثانية أثناء جائحة كوفيد-19 في آب/أغسطس 2021[44]. وتظهر الأبحاث أن حقوق السحب الخاصة التي أصدرها صندوق النقد الدولي في عام 2021 وفرت للبلدان النامية سيولة مالية حيوية وحيزاً مالياً أتاح الاستثمار في الصحة والحماية الاجتماعية وغير ذلك من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[45].

22- وتؤدي معايير صندوق النقد الدولي لتحديد حصص مخصصات حقوق السحب الخاصة إلى تخصيص حصص أكبر بكثير للبلدان المتقدمة وتقليل فرص البلدان النامية في الحصول عليها، حيث لم تحصل إلا على حوالي ثلث المخصصات في عام 2021[46]. وتجدر الإشارة إلى أن البلدان الأفريقية، التي تضم أكثر من 60 في المائة من سكان العالم الذين يعيشون في فقر مدقع، لم تتلق سوى 5,2 في المائة من مخصصات حقوق السحب الخاصة[47]، على الرغم من أن الأبحاث الأخيرة أثبتت أن البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل تستفيد من استخدام تلك المخصصات لأغراض الدعم المالي[48].

23- ولا يزال العديد من حقوق السحب الخاصة التي تلقتها البلدان المتقدمة غير مستخدم. وفي عام 2022، أنشأ صندوق النقد الدولي الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة ليمثل آلية يمكن للدول من خلالها إعادة توجيه مخصصات حقوق السحب الخاصة بها إلى البلدان التي تكون حاجتها إليها أكبر[49]. ومنذ حزيران/يونيه 2023، وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على اتفاقات في إطار الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة مع كل من باراغواي، وبنن، وجمهورية مولدوفا، والسنغال، وسيشيل، وكابو فيردي، والكاميرون، وكوت ديفوار، وكينيا، والمغرب، وموريتانيا، والنيجر، وكوسوفو[50]. وفي 1 آذار/مارس 2024، بلغ إجمالي التبرعات المتعهد بتقديمها للصندوق 42,3 بليون دولار، منها 41,1 بليون دولار كانت جاهزة للاستخدام، وقد حُصِّلت التبرعات.

24- وأُقِر بقدرة حقوق السحب الخاصة على المساهمة في إعادة أهداف التنمية المستدامة إلى مسارها الصحيح في الإعلان السياسي لمؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة، الذي رُددت فيه دعوة الأمين العام ولجنة الأمم المتحدة للسياسات الإنمائية إلى تغيير وجهة حقوق السحب الخاصة طوعاً على سبيل الاستعجال نحو أشد البلدان احتياجاً، بما في ذلك من خلال المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف،

(44) انظر: https://desapublications.un.org/publications/financing-sustainable-development-report-2024, p. 171.

(45) A/HRC/54/38، الفقرة 21.

(46) انظر: https://sdgs.un.org/sites/default/files/2023-08/our-common-agenda-policy-brief-international-finance-architecture-en.pdf, p. 21.

(47) المرجع نفسه، الصفحة 3.

(48) انظر: https://cepr.net/report/more-sdrs-for-latin-america-and-the-caribbean-an-effective-tool-in-an-era-of-multiple-crises, pp. 30–32.

(49) انظر: https://www.imf.org/en/News/Articles/2022/04/18/pr22119-imf-executive-board-approves-establishment-of-the-rst. وانظر أيضاً A/HRC/54/38، الفقرة 22.

(50) تُفهَم الإشارات إلى كوسوفو في سياق قرار مجلس الأمن 1244(1999).

مع احترام الأطر القانونية ذات الصلة والحفاظ على طابع حقوق السحب الخاصة بوصفها أصولاً احتياطية[51]. وفي الإعلان، تعهدت الدول كذلك باستكشاف سبل من أجل تخصيص حقوق السحب الخاصة في المستقبل لتستفيد منها أكثر البلدان احتياجاً[52].

25- وقد أثر حث الأمين العام منذ عام 2020 على إعادة توجيه حقوق السحب الخاصة غير المستخدمة إلى البلدان النامية على قرار مجموعة العشرين في عام 2021 توجيه 100 بليون دولار من حقوق السحب الخاصة طوعاً إلى البلدان الأكثر احتياجاً. وفي وقت لاحق، رحب الأمين العام بقرار صندوق النقد الدولي الصادر في 15 أيار/مايو 2024 السماح بإعادة توجيه حقوق السحب الخاصة إلى المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف من خلال شراء أدوات رؤوس الأموال المختلطة، مما يمكن أن يفرج فوراً عما يصل إلى 80 بليون دولار من الموارد التي تحتاجها البلدان النامية بشكل عاجل[53]. ورحب المفوض السامي كذلك بهذا القرار باعتباره خطوة مهمة نحو إعادة أهداف التنمية المستدامة إلى مسارها الصحيح من خلال ضخ كميات هائلة من التمويل الميسر الشروط ويمثل جزءاً من إصلاح الهيكل المالي الدولي[54]. وتتماشى إعادة توجيه حقوق السحب الخاصة غير المستخدمة من البلدان التي تتوافر لديها احتياطيات دولية كافية إلى البلدان الضعيفة المحتاجة مع مبادئ التعاون الدولي وواجب الدول المتمثل في التعاون من أجل تهيئة بيئة مواتية لإعمال الحق في التنمية.

معالجة أزمة الديون والقدرة على تحمل الدين

26- تتسم معالجة أزمة الديون الحالية والحوكمة العالمية للديون السيادية بأهمية حيوية لتجنب المزيد من التراجع في التقدم الإنمائي. وتدفع المستويات القياسية للديون السيادية وتكاليف خدمة الديون وارتفاع أسعار الفائدة العديد من البلدان النامية إلى الإنفاق على خدمة الدين العام أكثر من إنفاقها على تلبية حقوق سكانها في مجالات الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية. وقد أدى توالي الصدمات العالمية منذ عام 2020 إلى دفع العديد من البلدان إلى حافة الهاوية[55]، حيث سُجلت 18 حالة تخلف عن سداد الديون السيادية في 10 بلدان نامية منذ عام 2021[56]. ويعاني 52 بلداً نامياً، تضم 15 في المائة من سكان العالم و40 في المائة من جميع الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع، من مشاكل ديون حادة؛ وهي تضم أكثر من نصف أشد بلدان العالم تأثراً بتغير المناخ التي يبلغ عددها 50 بلداً[57]. ويخصص 25 بلداً نامياً أكثر من خُمس إيراداته الإجمالية لخدمة الدين الخارجي العام، وهي أعلى نسبة منذ عام 2000[58].

(51) قرار الجمعية العامة 1/78، الفقرة 38(ر)’7‘. وانظر أيضًا: https://www.un.org/sg/en/content/sg/statement/2023-09-20/secretary-generals-remarks-the-general-assembly-high-level-dialogue-financing-for-development؛ وhttps://unctad.org/publication/world-of-debt, p. 15؛ وE/2023/33، الفقرات 16 إلى 18.

(52) قرار الجمعية العامة 1/78، الفقرة 38(ر)’7‘.

(53) انظر: https://press.un.org/en/2024/sgsm22232.doc.htm.

(54) انظر: https://www.ohchr.org/en/statements-and-speeches/2024/05/urgent-transition-towards-human-rights-economy-needed-says-high.

(55) انظر: https://sdgs.un.org/sites/default/files/2023-8/our-common-agenda-policy-brief-international-finance-architecture-en.pdf, p. 9.

(56) انظر: https://www.worldbank.org/ar/news/press-release/2023/12/13/developing-countries-paid-record-443-5-billion-on-public-debt-in-2022.

(57) انظر: https://desapublications.un.org/publications/financing-sustainable-development-report-2023, p. 124.

(58) انظر: https://desapublications.un.org/publications/financing-sustainable-development-report-2024, p. 9.

27- ووفقاً للبنك الدولي، فقد أنفقت البلدان النامية مبلغاً قياسياً قدره 443,5 بليون دولار لخدمة الدين العام في عام 2022 في خضم أكبر قفزة شهدتها أسعار الفائدة العالمية على مدى أربعة عقود[59]. وزادت مدفوعات الفائدة من قبل 75 بلداً مؤهلاً للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية إلى أربعة أمثالها خلال العقد الماضي. وتدفع البلدان النامية أسعار فائدة تفوق الأسعار التي تدفعها البلدان المتقدمة أكثر من 12 مرة[60]. ويتزايد تخصيص البلدان المنخفضة الدخل عائدات التصدير لمدفوعات فوائد الديون، بينما تتحمل أسعار فائدة متغيرة على أكثر من ثلث ديونها الخارجية. ومن المرجح أن يؤدي المزيد من الارتفاع في أسعار الفائدة أو الانخفاض في عائدات التصدير إلى دفع المزيد من البلدان النامية إلى حالة المديونية الحرجة[61]، مع ما يترتب على ذلك من تأثيرات مضاعفة فيما يتعلق بالحق في التنمية وزيادة أوجه عدم المساواة والفقر.

28- ووفقاً لفريق الاستجابة للأزمات العالمية، يعيش 3,3 بلايين شخص في بلدان يزيد إنفاقها على مدفوعات الفائدة عن إنفاقها على التعليم أو الصحة[62]، مما يؤدي إلى أزمة متعلقة بحقوق الإنسان[63]. وكما أشار الخبير المستقل المعني بآثار الديون الخارجية للدول، وما عليها من التزامات مالية دولية أخرى ذات صلة، في التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فقد لاحظت شتى هيئات حقوق الإنسان باستمرار أن مدفوعات خدمة الديون المفرطة تشكل عقبة أمام النهوض بحقوق الإنسان وإعمال هذه الحقوق في كثير من البلدان النامية[64].

29- وقد تناولت الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان أثر تدابير التقشف على حقوق الطفل وعلى المبالغ المرصودة في الميزانيات للبرامج المعنية بحقوق الإنسان[65]. فأوصت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، على سبيل المثال، بأن تكفل الدولة الطرف، عندما يتعذر تجنب تدابير التقشف، أن تكون هذه التدابير مؤقتة وضرورية ومتناسبة، وألا تؤدي إلى التمييز، ولا تزيد من أوجه عدم المساواة[66]. وإضافةً إلى التوصيات المتعددة التي قدمتها اللجنة إلى الدول في ملاحظاتها الختامية، فقد قدمت اللجنة توجيهات إلى الدول المقرضة والدول المقترضة التي تسعى للحصول على قروض بشروط معينة بأن تضمن ألاّ تؤثر تلك الشروط على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على نحو غير متناسب، وألا تفضي إلى تمييز[67].

30- ولا تتطلب معالجة حالة المديونية الحرجة معالجة التكلفة المرتفعة للديون وخدمة الديون فحسب، بل تتطلب أيضاً إنشاء عملية أكثر إنصافاً وفعالية لإعادة هيكلة الديون السيادية التي لا يمكن تحملها على نحو يجسد الالتزامات الدولية للدول في مجال حقوق الإنسان[68]. ولا توجد حتى الآن آلية عالمية فعالة ودائمة لإعادة هيكلة الديون، على الرغم مما بُذِل من جهود في هذا الصدد. وفي عام 2015، حدد الخبير

(59) انظر: https://www.worldbank.org/ar/news/press-release/2023/12/13/developing-countries-paid-record-443-5-billion-on-public-debt-in-2022.

(60) انظر: https://unctad.org/publication/world-of-debt.

(61) انظر: https://www.worldbank.org/ar/news/press-release/2023/12/13/developing-countries-paid-record-443-5-billion-on-public-debt-in-2022.

(62) انظر: https://unctad.org/publication/world-of-debt, p. 18.

(63) انظر: https://www.ohchr.org/ar/stories/2024/01/building-economies-advance-human-rights-all.

(64) A/HRC/20/23، الفقرة 7.

(65) انظر، على سبيل المثال، CAT/C/CRI/CO/3 وCRC/C/GBR/CO/6-7.

(66) E/C.12/TCD/CO/4، الفقرة 18.

(67) E/C.12/2016/1.

(68) انظر: https://www.ohchr.org/en/statements-and-speeches/2024/01/integrating-human-rights-international-financial-architecture.

المستقل المعني بآثار الديون الخارجية للدول، وما عليها من التزامات مالية دولية أخرى ذات صلة، في التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ستة معايير مرجعية لحقوق الإنسان لوضع إطار قانوني متعدد الأطراف لإعادة هيكلة الديون[69]، أكد فيها على أهمية المبادئ التوجيهية المتعلقة بالديون الخارجية وحقوق الإنسان، التي أقرها مجلس حقوق الإنسان[70]، والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان بوصفهما أداتين فعالتين لوضع أساس راسخ للإطار استناداً إلى المعايير الدولية لحقوق الإنسان. ويمكن أن يضمن إنشاء آلية لتسوية الديون ممتثلة لحقوق الإنسان إلى جانب إطار قانوني متعدد الأطراف حل أزمات الديون السيادية بشكل منصف وسريع وأكثر فعالية[71].

31- ومن شأن مراعاة الضعف بجميع أبعاده لدى تحديد أهلية الاستفادة من تخفيف عبء الديون ومن التمويل بشروط ميسرة أن يساعد في معالجة أوجه النقص الحالية في معايير الإقراض التي تؤدي إلى ارتفاع تكاليف الاقتراض بالنسبة إلى البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل كثيراً مقارنةً بالبلدان المرتفعة الدخل[72]. وتشدد المبادئ التوجيهية المتعلقة بالديون الخارجية وحقوق الإنسان على ضرورة أن تعيد الدول التفاوض بشأن ديونها إذا كانت خدمة الديون الخارجية تعيق التزاماتها في مجال حقوق الإنسان. وهذا يعني ضمان ألا تزيد اشتراطات الدعم المالي، مثل الإصلاحات الاقتصادية السريعة وتدابير التقشف، من إعاقة قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان[73]. وبالمثل، يمكن أن يؤدي تنفيذ بنود تتعلق بالصكوك الحكومية المشروطة في عقود الدَّين إلى تحسين القدرة على تحمل الديون وتهيئة حيز مالي للإنفاق في مجال حقوق الإنسان.

مواءمة عمليات المؤسسات المالية الدولية مع حقوق الإنسان

32- تؤدي المؤسسات المالية الدولية دوراً حاسماً في تقديم الدعم المالي إلى البلدان النامية وفي تمويل الاستثمارات التي تمكّن من إعمال حقوق الإنسان[74]. وينبغي أن يشمل إصلاح الهيكل المالي الدولي إصلاح نماذج العمل التجاري لتلك المؤسسات وتحديث مهامها وسياساتها وممارساتها ومقاييسها وحوافزها الداخلية للتركيز على تحقيق الأثر المنشود فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة بما يتماشى مع القواعد والمعايير الدولية المتصلة بحقوق الإنسان والعمالة والبيئة[75].

33- وقد دعا المفوض السامي إلى إجراء إصلاح عاجل لحوكمة المؤسسات المالية الدولية لإحداث تحول في نموذجها الاقتصادي، ووضع حد للشروط التي تتجاهل التزامات الدول في مجال حقوق الإنسان. ودعا أيضاً إلى تحديث سياساتها وممارساتها بما يكفل مراعاة الآثار المترتبة على حقوق الإنسان وعدم المساواة قبل وبعد تفعيل الاتفاقات المالية[76]. ويمكن أن تساعد عدة تدابير أخرى في إعادة مواءمة نماذج

(69) انظر: https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Issues/Development/IEDebt/DebtRestructuring.pdf.

(70) قرار مجلس حقوق الإنسان 10/20، الفقرة 2.

(71) انظر الرابط التالي: https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/hrbodies/hrcouncil/2030agenda/sixthsession/ohchr-key-message-18-jan-HRC-intersessional.pdf و https://unctad.org/publication/world-of-debt, p. 15. وانظر أيضاً E/2023/33، الفقرات 44 إلى 46.

(72) انظر: https://sdgs.un.org/sites/default/files/2023-8/our-common-agenda-policy-brief-international-finance-architecture-en.pdf, p. 20.

(73) انظر: A/HRC/20/23 و A/74/178.

(74) A/HRC/54/38، الفقرات 28 إلى 32.

(75) انظر: https://sdgs.un.org/sites/default/files/2023-8/our-common-agenda-policy-brief-international-finance-architecture-en.pdf, p. 16. وانظر أيضاً A/HRC/54/38، الفقرات 33 و39 إلى 44.

(76) انظر: https://www.ohchr.org/en/statements-and-speeches/2024/01/integrating-human-rights-international-financial-architecture.

العمل التجاري والسياسات والممارسات التشغيلية والمقاييس والحوافز الداخلية للمؤسسات المالية الدولية مع معايير حقوق الإنسان. وتشمل تلك التدابير اشتراط إجراء تقييمات لأثر السياسات الاقتصادية والمالية التي تدفع بها المؤسسات المالية وأثر قروضها ومِنَحها ومشاريعها على حقوق الإنسان. وإضافةً إلى ذلك، ينبغي تعزيز سياسات الضمانات البيئية والاجتماعية ومواءمتها مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، ويتعين أن يكون لكل مؤسسة آلية مساءلة مستقلة مزودة بموارد كافية وفعالة يمكن أن توجَّه إليها الشكاوى المتعلقة بالانتهاكات المتصلة بسياسات المؤسسة[77].

34- وينبغي أن تصحب هذه الإصلاحات تدابير لضمان المشاركة الفعالة لجميع أصحاب المصلحة في صنع القرار، بما يتماشى مع مبادئ الشفافية والمساءلة، بسبل منها فرض المتطلبات الصارمة فيما يتعلق بالمشاركة وتوفير الحماية من الأعمال الانتقامية في السياسات التشغيلية وإجراء تقييمات تشاركية لأثر القروض والمنح والمشاريع على حقوق الإنسان[78]. والدأب على مراعاة الآثار على حقوق الإنسان أثناء تصميم برامج ومشاريع الإصلاح الاقتصادي ضروري لكفالة تعرُّف المؤسسات المالية الدولية على مواطن الضرر المحتملة ولمنع وقوع الضرر فعلياً أو، عند اللزوم، التعويض عنه وعدم تكراره[79]. ومن الضروري أيضاً الوفاء بمعايير القانون الدولي بموجب الحق في التنمية، الذي يضمن المشاركة الفعالة والحرة والهادفة والتمتع المنصف بمنافع التنمية. ويشمل ذلك المشاركة الهادفة للشباب الذين يشكلون جزءاً كبيراً من السكان، لا سيما في أقل البلدان نمواً[80].

35- وعلى مدى العام الماضي، أرسل المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة بلاغين إلى اثنين من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف يضمان ادعاءات بحدوث انتهاكات لحقوق الإنسان في سياق مشاريع ذُكر أن المصرفين موّلاها. وتضمن البلاغان طلباً للمعلومات عن الأطر والعمليات المعمول بها لمنع وقوع آثار سلبية على حقوق الإنسان والتخفيف من حدتها ومعالجتها، والتدابير الرامية إلى ضمان التشاور الهادف مع المجتمعات المحلية المتضررة والموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة للشعوب الأصلية[81]. وأعاد المكلفون بالولاية التأكيد على مسؤوليات المصارف والتزامات الدول الأعضاء في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك استخدام نفوذهم لتشجيع الكيانات المنفذة التي تسببت أو ساهمت في وقوع الأثر على منع تكراره أو التخفيف من حدته[82]. ورداً على أحد البلاغين، كرر المصرف الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية الدفعَ بأن الادعاءات وقعت خارج المنطقة المشمولة بالمشروع الذي يموله المصرف. وأفاد المصرف بأنه اتخذ خطوات لتيسير الحوار والعمل على تسوية الشواغل البيئية والاجتماعية[83].

(77) انظر: https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/hrbodies/hrcouncil/2030agenda/sixthsession/ohchr-key-message-18-jan-HRC-intersessional.pdf.

(78) المرجع نفسه.

(79) A/74/178، الفقرة 3.

(80) انظر: https://ilostat.ilo.org/data؛ و https://data.worldbank.org/region/least-developed-countries:-un-classification.

(81) انظر البلاغ OTH 99/2023، المتاح على الرابط التالي: https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=28295، والرد، المتاح على الرابط التالي: https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadFile?gId=37796؛ والبلاغ OTH 65/2023، المتاح على الرابط التالي: https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=28143.

(82) المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، المبدأ 19.

(83) الرد على البلاغ OTH 99/2023، المتاح على الرابط التالي: https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadFile?gId=37796.

36- وقد عملت المفوضية مع المؤسسات المالية الدولية لضمان اتساق سياساتها وتوجيهاتها المتعلقة بالسياسة العامة مع المعايير والمبادئ الدولية لحقوق الإنسان، وإدراج معلوماتها عن المخاطر المتعلقة بحقوق الإنسان في عملياتها الرامية إلى بذل العناية الواجبة. على سبيل المثال، قدمت المفوضية السامية لحقوق الإنسان تعليقات على استراتيجية البنك الدولي للمساواة بين الجنسين وعلى خريطة الطريق المقترحة للتطور. وإضافةً إلى ذلك، شاركت المفوضية في مشاورات بشأن أطر السياسات البيئية والاجتماعية الجديدة لمصرف التنمية الآسيوي والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير. وقدمت المفوضية السامية الدعم الفني أيضاً لبرنامج الاستثمار التابع لمصرف التنمية للبلدان الأمريكية في غواتيمالا، لضمان التطبيق الواجب للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

37- وتقدم آليات حقوق الإنسان، من خلال توصياتها وتفسيرها المعياري لصكوك حقوق الإنسان، إرشادات قيّمة لمساعدة الدول في الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك عند التفاوض على شروط الدعم المالي. فعلى سبيل المثال، أوصت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بأن تراعَى التزامات الدول بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على النحو الواجب في المفاوضات مع المؤسسات المالية الدولية[84]. وقد دعت الدول الأطراف، بصفتها أعضاء في المؤسسات المالية الدولية، إلى بذل جهد خاص لضمان دمج حماية أبسط الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى أقصى حد ممكن ضمن ما تضعه من برامج وسياسات لتعزيز التكيف[85]. ويجب أن تضمن أن تكون سياسات هذه المؤسسات متوافقة مع التزامات الدول الأطراف بموجب العهد[86]، وأن تبذل قصارى جهدها لممارسة نفوذها للتأكد من أن جميع المؤسسات المالية الدولية التي هي أعضاء فيها: (أ) تتأكّد من أن المشروطيات المرتبطة بالقرض لا تؤدي بالدول المقترضة إلى انتهاك التزاماتها بموجب العهد؛ و(ب) أن تجري تقييماً لتأثير القرض على حقوق الإنسان قبل تقديمه[87].

التمثيل في النظام المالي العالمي

38- يقف تمثيل البلدان النامية في هيئات صنع القرار في النظام المالي العالمي عند مستوى عفا عليه الزمن، فقد ظل كما هو إلى حد كبير منذ إنشاء تلك المؤسسات، وصار غير معبّر عن العالم المعاصر[88]. وما زالت حكومات كبرى البلدان المتقدمة النمو تتمتع بحصص أعلى وقوة تصويتية أكبر، والتغييراتُ التي أدخلت في حقوق التصويت بالمؤسسات المالية الدولية هي بعضٌ من الإصلاحات الأشد إثارة للخلاف في الحوكمة العالمية[89]. على سبيل المثال، ثمة 68 بلداً من البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل تمثل حوالي 1,74 بليون شخص (21,7 في المائة من سكان العالم) و44,7 في المائة من برامج صندوق النقد الدولي، لا تملك إلا 5,3 في المائة من الأصوات في صندوق النقد الدولي[90]. وهذا يحد من سلطتها في اتخاذ القرار ومن إمكانية استفادتها من وحدات حقوق السحب الخاصة وشبكة الأمان المالي العالمية.

(84) E/C.12/SDN/CO/2، الفقرة 18؛ وE/C.12/UKR/CO/6، الفقرة 5؛ وE/C.12/EGY/CO/2-4، الفقرة 6.

(85) E/C.12/2016/1، الفقرة 9.

(86) انظر، على سبيل المثال: E/C.12/IRL/CO/3، الفقرة 35.

(87) انظر، على سبيل المثال: E/C.12/DEU/CO/6، الفقرة 17.

(88) انظر: https://sdgs.un.org/sites/default/files/2023-8/our-common-agenda-policy-brief-international-finance-architecture-en.pdf, p. 5.

(89) المرجع نفسه، الصفحات 2 إلى 5.

(90) انظر: https://www.v-20.org/v20-ministerial-dialogue-xi-communique.

39- وقد أوصى الأمين العام بتحديث صيغ الحصص في صندوق النقد الدولي لتعزيز تمثيل البلدان النامية، وإصلاح حقوق التصويت وقواعد صنع القرار لجعلها أكثر ديمقراطية، وفصل إمكانية الحصول على الموارد عن الحصص، وتحسين الشفافية المؤسسية وتمثيل الجنسين في هياكل الحوكمة[91]. وهذه هي العناصر الرئيسية لهيكل مالي دولي أكثر إنصافاً وهي جزء لا يتجزأ من إعمال الحق في التنمية[92]. ويجب أن يزداد تمثيل البلدان النامية على نطاق المنظومة كلها وفي كل قرار يُتخذ من أجل معالجة أوجه الظلم الهيكلية والمالية في المنظومة[93].

ثالثاً- أنشطة مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

40- واصلت المفوضية تعزيز الحق في التنمية وحمايته بطريقتين رئيسيتين: تقديم الدعم بخدمات الأمانة لآليات حقوق الإنسان، وتعزيز إعمال الحق في التنمية على الصعيدين العالمي والإقليمي ومن خلال وجودها الميداني. وتسترشد المفوضية في تنفيذ ولايتها بإعلان الحق في التنمية، وإعلان وبرنامج عمل فيينا، وخطة عام 2030، والقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان.

ألف- دعم آليات حقوق الإنسان المكلفة بتعزيز الحق في التنمية وحمايته

1- الفريق العامل المعني بالحق في التنمية

41- واصلت المفوضية دعم الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالحق في التنمية الذي عقد دورته الرابعة والعشرين في الفترة من 15 إلى 19 أيار/مايو 2023[94]. وعلى وجه الخصوص، دعمت اللجنة الرئيس - المقرر في ولايته المتمثلة في وضع الصيغة النهائية لمشروع نص اتفاقية الحق في التنمية[95]، الذي قُدم إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الرابعة والخمسين. واقترح الرئيس - المقرر إحالته إلى الجمعية العامة وأوصى بأن تعقد الجمعية العامة مؤتمراً دولياً بهدف وضع الصيغة النهائية لصك ملزم قانوناً بشأن الحق في التنمية في أقرب وقت ممكن[96]. وقدم المجلس، من خلال قراره 18/54، مشروع العهد الدولي الخاص بالحق في التنمية، إلى الجمعية العامة للنظر فيه والتفاوض بشأنه واعتماده لاحقاً. وفي القرار 203/78، أحاطت الجمعية العامة علماً بتقديم مشروع العهد.

2- آلية الخبراء المعنية بالحق في التنمية، والمقرر الخاص المعني بالحق في التنمية وغيره من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة

42- قدمت المفوضية الدعم إلى آلية الخبراء المعنية بالحق في التنمية، التي عقدت دورتها الثامنة في الفترة من 30 تشرين الأول/أكتوبر إلى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 في جنيف، ودورتها التاسعة في

(91) انظر: https://www.un.org/sites/un2.un.org/files/our-common-agenda-policy-brief-international-finance-architecture-en.pdf, p. 6.

(92) انظر: https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/issues/sdgs/2023/SDG-Summit-2023-OHCHR-key-messages.pdf.

(93) انظر: https://press.un.org/en/2024/sgsm22200.doc.htm.

(94) انظر A/HRC/54/40.

(95) قرار مجلس حقوق الإنسان 7/51، الفقرة 17.

(96) https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/issues/development/session24/subm-24th-session-working-i-6-clos-chair-rapporteur-closing-stm.docx.

الفترة من 1 إلى 2 أيار/مايو 2024 في نيويورك. وخلال الدورتين، أجرت آلية الخبراء مناقشة عامة مع الدول وأصحاب المصلحة الآخرين. وعقدت اللجنة في دورتها الثامنة اجتماعاً تنسيقياً مع الآليات الأخرى المعنية بالحق في التنمية وأجرت حوارات مواضيعية بمشاركة ممثلين عن الدول وكيانات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية[97]. وقُدم تقريرها السنوي[98] إلى الدورة الرابعة والخمسين لمجلس حقوق الإنسان والدورة الثامنة والسبعين للجنة الثالثة للجمعية العامة. وقدمت آلية الخبراء أيضاً ثلاث دراسات مواضيعية: عن الحق في التنمية في قانون الاستثمار الدولي[99]؛ وعن عدم المساواة والحماية الاجتماعية والحق في التنمية[100]؛ وعن واجب التعاون والجهات الفاعلة من غير الدول[101].

43- ودعمت المفوضية المقرر الخاص المعني بالحق في التنمية، سُريا ديفا، الذي عينه مجلس حقوق الإنسان خلال دورته الثانية والخمسين وبدأ ولايته في 1 أيار/مايو 2023. وقد أجرى المقرر الخاص مشاورات مكثفة مع الدول ووكالات الأمم المتحدة والأكاديميين والشركات ومنظمات المجتمع المدني لإثراء عمله المستقبلي. وفي التقرير الذي عرض فيه رؤيته[102] بشأن الولاية، حدد استراتيجيات محددة الأهداف للتغلب على ستة تحديات تقوض قدرة الدول والكيانات الأخرى على الإعمال الكامل للحق في التنمية (اللبس المفاهيمي، ومحدودية القدرات، والاستقطاب، وعدم المشاركة، وعدم المساواة، والنظام الاستعماري والليبرالي الجديد). وحدد في تقريره المواضيعي المقدم إلى الجمعية العامة[103] دور الأعمال التجارية، وقدّم خريطة طريق لتسخير المساهمات الإيجابية مع التقليل إلى أدنى حد من الآثار السلبية لأنشطة الأعمال التجارية على الحق في التنمية.

44- وأصدر المقررون الخاصون والخبراء المستقلون ورؤساء الأفرقة العاملة للإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان، في اجتماعهم السنوي التاسع والعشرين الذي عقد في جنيف في 16 حزيران/يونيه 2023، إعلاناً مشتركاً أعربوا فيه عن قلقهم من عدم إيلاء اهتمام كافٍ للحق في التنمية وحثوا الحكومات على تعزيز الجهود الرامية إلى إعمال هذا الحق من حقوق الإنسان على جميع الأصعدة[104]. ونظمت المقررة الخاصة المعنية بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان مناسبات جانبية بشأن عواقب التدابير القسرية الانفرادية على الحق في التنمية[105]. ونظمت المفوضية حلقة نقاش بشأن التدابير القسرية الانفرادية وحقوق الإنسان، بما فيها الحق في التنمية؛ وقُدم تقرير عن حلقة النقاش إلى المجلس في دورته الخامسة والخمسين[106].

(97) انظر: https://www.ohchr.org/en/events/sessions/2023/eighth-session-expert-mechanism-right-development.

(98) A/HRC/54/41.

(99) A/HRC/54/82.

(100) A/HRC/54/83.

(101) A/HRC/54/84.

(102) A/HRC/54/27.

(103) A/78/160.

(104) انظر: https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/hrbodies/annual-meeting/Annual-Meeting-29-Joint-Declaration-SDG-Summit.pdf.

(105) انظر: https://www.ohchr.org/en/events/events/2023/side-event-impact-ucms-right-development-and-implementation-sustainable؛ و https://www.ohchr.org/en/events/events/2023/impact-unilateral-sanctions-health-related-sdgs.

(106) A/HRC/55/42.

3- الهيئات والآليات الأخرى

45- نظمت المفوضية أيضاً المحفل الاجتماعي الذي ركز على مساهمة العلم والتكنولوجيا والابتكار في تعزيز حقوق الإنسان، بما في ذلك في سياق التعافي من جائحة كوفيد-19، وفقاً للتكليف الصادر من مجلس حقوق الإنسان في قراره 22/50. وقد استقبل المحفل الاجتماعي ما يقرب من 700 مشارك، وتخللته جلسة لبناء الجسور قادها شباب من رواد الأعمال الاجتماعيين المنخرطين في قيادة التغيير الاجتماعي من أجل حقوق الإنسان والتنمية المستدامة. وعلى مر السنين، شكّل المحفل الاجتماعي مساحة فريدة من نوعها للحوار المفتوح والتفاعلي بين ممثلي المجتمع المدني والدول والمنظمات الحكومية الدولية، بما في ذلك الحوار بشأن الحق في التنمية. وكفل مشاركة المنظمات الشعبية والأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة، لا سيما من البلدان النامية.

باء- الأنشطة الرامية إلى تعزيز الحق في التنمية وإعماله

46- نظمت المفوضية السامية لحقوق الإنسان العديد من الأنشطة للنهوض بالحق في التنمية وقدمت لها الدعم، بما فيها أنشطة التوعية والبحوث والدعوة وبناء قدرات أصحاب المصلحة، وتقديم المساعدة التقنية وغيرها من الأنشطة والدعم لأفرقة الأمم المتحدة القطرية. وتعاونت المفوضية مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك الدول وكيانات الأمم المتحدة والقطاع الخاص والمؤسسات المالية الدولية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الشبابية. ويقدم هذا الفرع أمثلة رمزية على ذلك الدعم[107].

47- وواصلت المفوضية، بالتعاون مع جامعة السلام والمعهد الدولي للصحة العالمية التابع لجامعة الأمم المتحدة، تقديم وحدة تفاعلية للتعلم الإلكتروني مدتها أربعة أسابيع بشأن إعمال الحق في التنمية في إطار تنفيذ أهداف التنمية المستدامة[108]. وشارك في التدريب ما مجموعه 250 مشاركاً (151 من الإناث و96 من الذكور و3 ممن لا يندرجون ضمن التصنيف الثنائي الجنسي) من 132 دولة في حزيران/يونيه وتشرين الثاني/نوفمبر 2023.

48- ونظمت المفوضية، بالاشتراك مع جامعة السلام، مناسبة جانبية في جنيف في أيار/مايو 2023 بشأن الممارسات الجيدة فيما يتعلق بإعمال الحق في التنمية في سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وعرضت النتائج الرئيسية لدراسة مشتركة توضح طرق تكامل الحق في التنمية مع التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتعزيز كل منهما للآخر[109].

49- وفي إطار مبادرة حقوق الإنسان 75، استُرشد بمواضيع شهرية بارزة متعلقة بمجموعة من حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، في تنظيم أنشطة وحلقات عمل إقليمية في جميع أنحاء العالم، اختُتمت بمناسبة رفيعة المستوى في كانون الأول/ديسمبر 2023، قطع فيها ممثلو الدول والمجتمع المدني والمنظمات الدولية أكثر من 286 تعهدًا[110]. وأشارت التعهدات التي قدمتها الدول إلى أهمية إعمال الحق

(107) يتوفر المزيد من المعلومات على الرابط التالي: https://www.ohchr.org/ar/topic/right-development. وانظر أيضاً A/HRC/56/40.

(108) انظر: https://www.ohchr.org/en/training-materials-online-course-right-development-and-sustainable-development-goals.

(109) انظر: https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/issues/development/Draft-Study_Good-Practices-Operationalizing-Right-to-Dev.pdf.

(110) انظر: https://www.ohchr.org/ar/human-rights-75.

في التنمية[111]، واقترحت إدماج حقوق الإنسان في الاستراتيجية الإنمائية الوطنية[112] وأكدت على اعتبار حقوق الإنسان أساساً للتعاون الإنمائي[113].

50- وركزت المشاورات الإقليمية لمبادرة حقوق الإنسان 75، التي تشاركت في تنظيمها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومفوضية الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا في أيلول/سبتمبر 2023، على الحق في التنمية ومساهمته في إرساء السلام المستدام والصلات التي تربطه به[114]. وكان من بين الحضور ممثلون عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي وأجهزته، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الشبابية ومؤسسات التنمية الدولية. واعتمد الحضور وثيقة ختامية[115] تتضمن تعهدات بتعزيز التضامن والشراكات من أجل النهوض بالحق في التنمية.

51- وعقدت المفوضية السامية لحقوق الإنسان مناقشة في أيلول/سبتمبر 2023 أيضاً بشأن الحماية الاجتماعية والتنمية المستدامة والحق في التنمية، وخصصت مناقشة مائدة مستديرة في المناسبة الرفيعة المستوى لمبادرة حقوق الإنسان 75 التي عُقِدت في كانون الأول/ديسمبر 2023 لمستقبل حقوق الإنسان والتنمية والاقتصاد. وخلال المناقشات، نظر المشاركون في سبل النهوض بالحق في التنمية والانتقال نحو اقتصاد قائم على حقوق الإنسان يضع حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، في صميم القوانين والسياسات والخطط والبرامج الاقتصادية والاجتماعية والبيئية[116].

52- وعززت المفوضية احترام حقوق الإنسان في الممارسات التجارية، بما في ذلك في تطوير التقنيات الرقمية، من خلال الحوار والتشاور. على سبيل المثال، نظمت المفوضية في حزيران/يونيه 2023 مشاورات لأصحاب المصلحة المتعددين، في إطار مشروع B-Tech، بشأن الاعتبارات الجنسانية ودور الابتكار في قطاع الأعمال التجارية من خلال التغييرات التكنولوجية لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات[117]. وساهمت المفوضية أيضاً في تعزيز المعرفة وفهم أصحاب المصلحة من أجل التعجيل بتنفيذ المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان على الصعيدين الإقليمي والوطني، بما في ذلك من خلال "مشروع أفريقيا للأعمال التجارية وحقوق الإنسان"[118].

53- وساهمت المفوضية في تعميم مراعاة الحق في التنمية في سياسات واتفاقات التجارة والاستثمار من خلال توفير التوجيه والأدوات والمشورة الفنية وبناء القدرات. ونظمت حلقات نقاش في المنتدى العام لمنظمة التجارة العالمية في أيلول/سبتمبر 2023 وفي المنتدى المعني بمشاركة المنظمات غير الحكومية في الدورات

(111) انظر تعهد جمهورية الكونغو الديمقراطية، المتاح على الرابط التالي: https://uhri.ohchr.org/en/pledges?countries=63dfeae1-fead-43cc-be57-4c732be43168&themes=4e60735d-e555-4362-a5d5-7340281974c1.

(112) انظر تعهد رواندا، المتاح على الرابط التالي: https://uhri.ohchr.org/en/pledges?countries=4105ffb1-a2ab-491b-a23d-88d1b523ff14&themes=4e60735d-e555-4362-a5d5-7340281974c1.

(113) انظر تعهد الدانمرك، المتاح على الرابط التالي: https://uhri.ohchr.org/en/pledges?countries=ae0a20ff-25a5-42fb-a76b-42af13602a29&themes=a55c7e8e-ce0f-428d-acce-10146a895fed&pledgingEntities=92c74585-44ec-4363-8a71-655dac81ecbe.

(114) انظر: https://www.ohchr.org/en/video/2023/development-human-right-africa-human-rights-75.

(115) انظر: https://www.ohchr.org/ar/human-rights-75/high-level-events.

(116) انظر الرابط التالي: https://www.ohchr.org/sites/default/files/udhr/publishingimages/75udhr/HR75-high-level-event-Development-Economy-Think-Piece.pdf.

(117) انظر: https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/issues/business/b-tech/B-Tech-gender-multi-stakeholder-consultation.pdf.

(118) انظر: https://www.ohchr.org/ar/business/bhr-africa.

العادية للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب في نيسان/أبريل وتشرين الأول/أكتوبر 2023، مما أدى إلى زيادة الوعي بالروابط المتبادلة بين التجارة والتنمية في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية[119].

54- وفي قرار تاريخي صدر بتوافق الآراء، وافق مجلس حقوق الإنسان على تعزيز كبير لقدرات المفوضية السامية لحقوق الإنسان في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ووسَّعت المفوضية نطاق عملها أكثر فيما يتعلق بالحق في الضمان الاجتماعي، فقدمت على سبيل المثال دراسات تحليلية عن التشريعات وأطر السياسات والميزانيات تستهدف العاملين في الاقتصاد غير النظامي في إثيوبيا وأوكرانيا وبيلاروس وتيمور – ليشتي وكمبوديا ونيبال. وفي كولومبيا، نظمت المفوضية مشاورات مع أصحاب المصلحة من أمريكا اللاتينية بشأن تنفيذ إعلان الأمم المتحدة المتعلق بحقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية.

55- وواصلت المفوضية تعزيز حقوق السكان المنحدرين من أصل أفريقي والشعوب الأصلية والسكان المعرضين لخطر الإقصاء، بما في ذلك النساء والفتيات والأقليات والمهاجرين من المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وأفراد الفئات الجنسانية الأخرى، فضلاً عن الأطفال والشباب وكبار السن. وفي أيلول/سبتمبر 2023، نشرت المفوضية مذكرة إرشادية لتعزيز حق المنحدرين من أصل أفريقي في المشاركة في الشؤون العامة[120]. وفي كانون الثاني/يناير 2024، نظمت المفوضية الاجتماع الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ بشأن العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي والمعني بفرص تعزيز حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، من خلال تعزيز التعاون[121].

56- وأقامت المفوضية تعاوناً وثيقاً مع الشركاء للنهوض بحق الإنسان في بيئة صحية في إطار عملية انتقال عادلة، تماشياً مع نداء الأمين العام إلى العمل من أجل حقوق الإنسان و"خطتنا المشتركة". وساعدت المفوضية، بوصفها هيئة مشاركة في قيادة فريق إدارة القضايا المعني بحقوق الإنسان والبيئة التابع لفريق إدارة البيئة، في وضع خطة جديدة مدتها ثلاث سنوات تدمج نداء الأمين العام إلى العمل من أجل حقوق الإنسان في مسار العمل المتعلق بحقوق الأجيال القادمة، لا سيما العدل المناخي.

57- وواصلت المفوضية السامية عملها، بسبل منها بذل الجهود المشتركة بين الوكالات، لضمان اتباع نهج متسق إزاء الحيز المدني وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان. وعززت قدرتها على رصد القضايا المتعلقة بالحيز المدني، بما في ذلك من خلال نماذج الذكاء الاصطناعي والأدوات الرقمية الداخلية.

مشاركة الأطفال والشباب

58- واصلت المفوضية تعزيز مشاركة الأطفال والشباب في العمليات العالمية والإقليمية والوطنية وتعميم مراعاة حقوقهم داخل منظومة الأمم المتحدة. وفي أيلول/سبتمبر 2023، ركزت حلقة النقاش التي يعقدها مجلس حقوق الإنسان كل سنتين حول الشباب وحقوق الإنسان على مشاركة الشباب في قضية تغير المناخ وعمليات صنع القرارات البيئية العالمية[122].

(119) انظر: https://www.ohchr.org/ar/development/trade-and-investment.

(120) انظر: https://www.ohchr.org/en/documents/tools-and-resources/how-effectively-implement-right-participate-public-affairs-spotlight.

(121) انظر: www.ohchr.org/en/events/meetings/2024/regional-meeting-asia-pacific-international-decade-people-african-descent.

(122) انظر: https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/hrbodies/hrcouncil/sessions-regular/session54/CN-Youth-HRC54.docx.

59- وفي عام 2023، أنشأت المفوضية الفريق الاستشاري للشباب لضمان المشاركة الهادفة للشباب في تنفيذ مبادرة حقوق الإنسان 75. وأعدّ الفريق الاستشاري للشباب إعلان الشباب بمبادرة حقوق الإنسان 75[123]، وقدَّمه في مناسبة رفيعة المستوى في كانون الأول/ديسمبر 2023، داعياً إلى مشاركة أكبر من الشباب في صنع القرار الهادف فيما يتعلق بحقوق الإنسان والتنمية.

60- وخلال المشاورات التي نظمتها المفوضية في جنيف في كانون الأول/ديسمبر 2023 وفي نيروبي في كانون الثاني/يناير 2024، أعرب ممثلو الشباب عن آرائهم حول سياسات المؤسسات المالية الدولية وعملياتها والطرق التي يمكن أن يساعد بها الحق في التنمية الشباب في التغلب على التحديات التي يواجهونها. وطالبوا بزيادة إشراك الشباب في تصميم وتنفيذ مشاريع التنمية وتوفير بناء القدرات والمعلومات للشباب لتمكينهم من المشاركة الهادفة.

إعمال الحق في التنمية من خلال العمل الميداني

61- نظمت المفوضية العديد من الأنشطة وساهمت فيها من خلال عملياتها الميدانية بهدف إعمال حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية.

62- وفي إطار مبادرة تعزيز القدرات، دعمت المفوضية الدول في استخدام القدر الأقصى من الموارد المتاحة لها من أجل الإعمال التدريجي لحقوق الإنسان، بما فيها الحق في التنمية. وفي عام 2024، دعمت المفوضية 20 عملية من عمليات التحليل القطري المشترك وإطار التعاون، وأشركت مكاتب المنسقين المقيمين في السياسات الاقتصادية الوطنية وتقييمات الحيز المالي. ودعمت المفوضية أيضاً المشاركة الهادفة للمجتمع المدني في عمليات الموازنة التشاركية على المستوى دون الوطني.

63- وفي الفترة ما بين نيسان/أبريل وكانون الأول/ديسمبر 2023، ساهم المكتب القطري للمفوضية السامية في السودان في أربعة تحديثات اقتصادية لشبكة الاقتصاديين التابعين للأمم المتحدة، سلطت الضوء على تأثير النزاع المسلح على التمتع بحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية. وساهمت المفوضية أيضاً في ضمان إدماج حقوق الإنسان في جميع ركائز إطار التعاون المؤقت للفترة 2024-2026 بالسودان.

64- وفي تموز/يوليه 2023، دعمت المفوضية فريق الأمم المتحدة القطري في تايلند في تنظيم حوار عن المناخ والتنوع البيولوجي والاعتبارات الجنسانية، حضره أكثر من 140 ممثلاً عن المجتمع المدني. وركز الحوار على الحق في التنمية وإدارة الموارد الطبيعية بقيادة المجتمع المحلي من أجل مستقبل شامل للجميع وغني بالتنوع البيولوجي.

65- وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، دعمت المفوضية وضع مشروع سياسة وخطة عمل وطنية جديدة لحقوق الإنسان من أجل إعمال حقوق الإنسان وتعزيزها بهدف تهيئة بيئة مواتية لمنع نشوب النزاعات واستدامة السلام وتحقيق التنمية المستدامة والحوكمة الرشيدة. وساعدت المفوضية الحكومة في استضافة ورشة عمل وطنية للتحقق من صحة السياسة وخطة العمل وعرضت الوثائق ذات الصلة في مناسبة جانبية خلال الدورة الرابعة والخمسين لمجلس حقوق الإنسان المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر 2023.

66- وعقدت المفوضية السامية لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية ورشة عمل تدريبية في تشرين الثاني/نوفمبر 2023 بشأن الحق في التنمية وعدم التمييز وأهداف التنمية المستدامة لفائدة موظفي الوزارات واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني. ونظمت المفوضية كذلك ورشة عمل تدريبية للصحفيين بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية في تشرين الثاني/نوفمبر 2023.

(123) انظر: https://www.ohchr.org/en/documents/outcome-documents/human-rights-75-youth-declaration.

67- وواصلت المفوضية السامية لحقوق الإنسان في هندوراس تنفيذ استراتيجية شاملة لدعم الجهود الرامية إلى معالجة الأسباب الهيكلية لعدم المساواة، ولا سيما النزاعات المتعلقة بالأراضي التي تؤثر سلباً على حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، وتسهم في العنف والنزوح القسري والهجرة.

رابعاً- الاستنتاجات والتوصيات

68- أثّر اتساع الفجوة في تمويل أهداف التنمية المستدامة والمستويات القياسية للديون السيادية وتكاليف خدمة الديون وارتفاع أسعار الفائدة على قدرة العديد من البلدان النامية على الاستثمار في التعافي من الجائحة والعمل المناخي والتنمية المستدامة وإعمال الحق في التنمية. ولا بد من اتخاذ إجراءات عاجلة وحازمة للعدول عن ذلك التراجع وتحقيق خطة عام 2030 وخطة عمل أديس أبابا، اللتين تسترشدان بحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية.

69- وينبغي للدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين اتخاذ خطوات محددة نحو إصلاح الهيكل المالي الدولي لجعله أكثر قدرة على امتصاص الصدمات وأكثر إنصافاً وتيسير استفادة الجميع منه، ودعم إعمال حقوق الإنسان دعماً استباقياً. ويجب أن يكون هذا الإصلاح متسقاً مع الحق في التنمية. وقد ترغب الدول الأعضاء في تشجيع التعاون المعزَّز بين مجلس حقوق الإنسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي للنهوض بحقوق الإنسان من خلال تلك الإصلاحات. ويمكن أن ينظر الفريق العامل المعني بالحق في التنمية في وضع خطة للتنمية المستدامة لما بعد عام 2030 واقتراح توصيات لمسار للتنمية في المستقبل من منظور حقوق الإنسان.

70- وفي الوقت نفسه، لا بد من تعزيز أصوات البلدان النامية وتمثيلها في المؤسسات المالية العالمية، مع اتباع قواعد أكثر ديمقراطية وتمثيلية في عملية صنع القرار، اعترافاً بأن هياكل الحوكمة الاقتصادية العالمية الأكثر إنصافاً يمكن أن تعزز الشرعية. ويمكن أن تضمن كذلك عالمية وشمولية تجسدان أهداف تلك المؤسسات المتمثلة في العمل في إطار شراكات لتعزيز التعاون الدولي وتحسين الرفاه العالمي. وينبغي إتاحة الفرصة لجميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم الشباب، للمشاركة الفعالة والحرة والهادفة في المناقشات المتعلقة بإصلاح النظام المالي الدولي.

تمويل التنمية

71- ينبغي للدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين الآخرين القيام بما يلي:

(أ) توسيع نطاق وصول البلدان النامية إلى الموارد المالية الميسرة الشروط والمنخفضة التكلفة في الوقت المناسب، مع التركيز بشكل خاص على البلدان الأشد احتياجاً والأقل قدرة على تعبئة مصادر أخرى لتمويل التنمية. ويشمل ذلك اعتماد المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف معايير إقراض تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي، وتستند إلى الحق في التنمية وتشتمل على مراعاة الضعف بجميع أبعاده. وينبغي أن يلتزم أصحاب المصلحة أيضاً بتغيير وجهة المزيد من حقوق السحب الخاصة طوعاً على سبيل الاستعجال نحو أشد البلدان احتياجاً، بما في ذلك من خلال المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، مع احترام الأطر القانونية ذات الصلة والحفاظ على طابع حقوق السحب الخاصة بوصفها أصولاً احتياطية. وينبغي أن يدْعوا المؤسسات المالية إلى العمل على وجه السرعة من أجل ضمان مواءمة مهامها وسياساتها وممارساتها ومقاييسها وحوافزها الداخلية مع معايير حقوق الإنسان وعدم تقويض التزامات الدول بالاستثمار في حقوق الناس؛

(ب) تيسير الحصول على تمويل ميسر يمكن الاعتماد عليه ويمكن التنبؤ به لدعم قدرة البلدان النامية على الصمود على المدى الطويل ومساعدتها على الوقاية من الصدمات الخارجية. وتُحَث الجهات المانحة للمساعدة الإنمائية الرسمية على تكثيف الجهود للوفاء بالتزاماتها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية القائمة على المنح لتلبية الأولويات المتغيرة للبلدان النامية، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

الديون

72- ينبغي للدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين الآخرين القيام بما يلي:

(أ) إحداث تحول جذري في الهيكل الحالي للديون السيادية لمعالجة ارتفاع تكلفة الديون والتحديات المستمرة في حل أزمات الديون السيادية بشكل فعال ومنصف. وينبغي أن يشمل ذلك تحليلاً أفضل للقدرة على تحمل الدين ومشاركة جميع الدائنين ومعاملتهم معاملة متساوية فيما يتعلق بإعادة هيكلة ديون البلدان الضعيفة، بما في ذلك البلدان المتوسطة الدخل المحتاجة؛

(ب) ضمان وضع المؤسسات المالية الدولية سياسات وضمانات لحقوق الإنسان تعكس التزامات الدول في مجال حقوق الإنسان في إطار ممارستها لسيادة القانون وأن ترصد تنفيذ تلك السياسات والضمانات. وينبغي للتوصيات الصادرة عن آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمبادئ التوجيهية بشأن تقييم أثر الإصلاحات الاقتصادية في حقوق الإنسان وبشأن الديون الخارجية وحقوق الإنسان أن توجه عملية إدماج حقوق الإنسان في جميع جوانب المفاوضات المتعلقة بالإقراض؛

(ج) يجب أيضاً كفالة أن تتضمن القروض والمساعدات المالية شروطاً تحوطية حتى لا تتأثر السياسات والحيز المالي للدول سلباً، بما في ذلك قدرتها على تحصين الاستثمارات في مجال حقوق الإنسان وتنفيذ السياسات وتخصيص الموارد لإعمال حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية؛

(د) ينبغي أيضاً ضمان السماح لجميع الجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك المجتمعات المتأثرة ومنظمات المجتمع المدني، بالمشاركة مشاركة آمنة وفعالة وحرة وهادفة في المشاورات التي تُجرَى قبل المفاوضات المتعلقة بالإقراض وفي أثناء التحضير لها.

73- قد ترغب الدول الأعضاء في زيادة تعزيز قدرة المفوضية على دعم الدول في تحقيق أقصى قدر من النتائج المفيدة لتحصين الاستثمارات الموجهة نحو الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية، ودعمها في الدعوة والتحليل في مفاوضاتها مع الدائنين، بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية المتعلقة بالديون الخارجية وحقوق الإنسان.

المؤسسات المالية الدولية

74- ينبغي للمؤسسات المالية الدولية أن تقوم بما يلي:

(أ) مراعاة التزامات الدول في مجال حقوق الإنسان في اتفاقات القروض، والمشورة المتعلقة بالسياسات وتقييمات القدرة على تحمل الدين، وفي جميع مراحل إعادة هيكلة الديون، بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية المتعلقة بالديون الخارجية وحقوق الإنسان؛

(ب) إدراج المبادئ والمسؤوليات المتعلقة بحقوق الإنسان في تحليل المخاطر والعمليات المتصلة ببذل العناية الواجبة وإجراء تقييمات مستقلة وتشاركية ومستنيرة وشفافة ومراعية للعمر

والاعتبارات الجنسانية بصفة منهجية للأثر المترتب من وجهة نظر حقوق الإنسان في إطار تقييمات الأثر البيئي والاجتماعي أو إلى جانبها، قبل اتخاذ القرارات؛

(ج) مواءمة أطر العناية الواجبة ومعالجة المظالم وإدارة المخاطر وسبل الانتصاف مع المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان ضمن جهد أوسع نطاقاً لتعميم مراعاة حقوق الإنسان في عمليات المؤسسات المالية الدولية.

75- ويتيح مؤتمر القمة المعني بالمستقبل الذي سيُعقد في أيلول/سبتمبر 2024، والمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية الذي سيُعقد في حزيران/يونيه وتموز/يوليه 2025، فرصاً فريدة من نوعها لمعالجة الفجوات القائمة في الحوكمة الاقتصادية العالمية وإخفاقات الهيكل المالي الدولي بحزم، ولإيجاد حلول تمويلية مبتكرة وحاسمة ترتكز على الحق في التنمية.

76- ويمكن للمفوضية أن تقدم الدعم، في إطار ولايتها، لإدماج حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، في الجهود الرامية إلى التصدي للتحديات الكامنة في الهيكل المالي الدولي، لا سيما في حالات المديونية الحرجة أو لحماية الحيز المالي للاستثمارات المتعلقة بحقوق الإنسان.